



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: <http://www.jtuh.tu.edu.iq>
**JTUH**  
 مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية  
 Journal of Tikrit University for Humanities

**Assist.Prof.Dr.Firas Saleh Khudhur**

Tikrit University / College of Education for Humanities

**Assist. Lecturer. Mudher Nassar Suleiman**

Salahuddin Education Directorate

[drfirasdrfiras@gmail.com](mailto:drfirasdrfiras@gmail.com)
 \* Corresponding author: E-mail :  
[Mudhdheralsadoon@gmail.com](mailto:Mudhdheralsadoon@gmail.com)
**Keywords:**
 Democratic Party government,  
 economic policy,  
 inflation,  
 social conditions,  
 Turkey,  
 unemployment problem.
**ARTICLE INFO****Article history:**

Received 14 Oct. 2020

Accepted 6 Dec 2020

Available online 22 Dec 2020

E-mail

[journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.iq](mailto:journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.iq)E-mail : [adxxxx@tu.edu.iq](mailto:adxxxx@tu.edu.iq)

Journal of Tikrit University for Humanities

## The Economic Policy of the Democratic Party Government and Its Impact on the Social Conditions in Turkey 1950 – 1960

**A B S T R A C T**

The research aims to study the economic policy adopted by the Democratic Party during the period of its rule in Turkey (1950-1960), and focused in particular on the social effects resulting from the implementation of those economic policies, and it was found through the research that these economic programs were reforms that focused on appearance only without the substance, and certain classes benefited from it, without including the real problems and all groups of the Turkish people, as well as poor planning and reliance on foreign loans, which burdened the Turkish economy, and the research concluded that the Democratic Party government failed to address the problems that the Turkish economy was suffering. One of them is the inability to advance the economic reality, and this was largely reflected in the low-income groups, who suffered from the high cost of living and limited income, as well as the inflation that significantly weakened the value of the Turkish lira, which thus led to the first military coup in Turkey which overthrew the Democratic Party government in 1960, and marked the end of the political life of the party and its leaders in Turkey.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.2020.16>

السياسة الاقتصادية لحكومة الحزب الديمقراطي واثرها على الأوضاع الاجتماعية في تركيا

١٩٦٠ — ١٩٥٠

أ.م.د. فراس صالح خضر الجبوري/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

م.م. مظهر نصار سليمان السعدون/ مديرية تربية صلاح الدين

**الخلاصة:**

يهدف البحث الى دراسة السياسة الاقتصادية التي تبناها الحزب الديمقراطي خلال مدة حكمه تركيا في المدة ( ١٩٥٠ — ١٩٦٠ ) ، وركز بشكل خاص على الاثار الاجتماعية الناجمة عن تنفيذ تلك

السياسات الاقتصادية ، وتبين من خلال البحث ان تلك البرامج الاقتصادية كانت عبارة عن اصلاحات اهتمت بالمظهر فقط دون الجوهر ، واستفادت منها طبقات بعينها ، دون ان تشمل المشاكل الحقيقية وفئات الشعب التركي كافة ، فضلا عن سوء التخطيط والاعتماد على القروض الخارجية مما اثقل كاهل الاقتصاد التركي ، وخلص البحث الى نتيجة ، وهي اخفاق حكومة الحزب الديمقراطي في معالجة المشاكل التي كان الاقتصاد التركي يعاني منها ، وعدم التمكن من النهوض بالواقع الاقتصادي ، وذلك ما انعكس بشكل كبير على الفئات ذات الدخل المحدود ، التي عانت من غلاء المعيشة ومحدودية الدخل ، فضلا عن التضخم الذي اضعف بشكل كبير قيمة الليرة التركية ، وذلك ما ادى بالتالي الى قيام اول انقلاب عسكري في تركيا ، اطاح بحكومة الحزب الديمقراطي في عام ١٩٦٠ ، واصر نهاية الحياة السياسية للحزب وقادته في تركيا.

## — المقدمة:

اتجهت البحوث الاكاديمية التي تخصصت بدراسة تاريخ تركيا الحديث والمعاصر نحو دراسة الجوانب السياسية من تاريخ هذا البلد المجاور للعراق، والمهم بإمكانياته السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولم تركز هذه البحوث على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من اهميتها، لذلك تم اختيار موضوع ( السياسة الاقتصادية لحكومة الحزب الديمقراطي واثرها على الاوضاع الاجتماعية في تركيا ١٩٥٠-١٩٦٠)، وتم تحديد المدة الزمنية للبحث بعقد الخمسينيات من القرن العشرين، وهي المدة التي حكم فيها الحزب الديمقراطي في تركيا.

لقد تميز الوضع الاقتصادي في تركيا خلال مدة حكم الحزب الديمقراطي بالتناقض الحاد وعدم الانتظام، اذ انه على الرغم من التطور الذي حصل في قطاعي الصناعة والزراعة، ونمو الناتج المحلي الاجمالي، الا ان ذلك لم يتحقق في بقية القطاعات الاقتصادية، مثل التجارة الخارجية والقطاع المالي، التي عانت من صعوبات جدية، انعكست اثارها على الاوضاع الاجتماعية في تركيا، اذ بدأ الانكماش الاقتصادي بالضغط على مختلف فئات المجتمع التركي، وتراجعت بشكل كبير مستويات المعيشة، لأصحاب الدخل المحدود، مثل موظفي الحكومة، والمعلمين، واساتذة الجامعات، وضباط الجيش، والتي ادت الى تآكل شعبية الحزب الديمقراطي بشكل تدريجي.

وتكمن اهمية البحث في انه تناول بالدراسة والتحليل البرامج والسياسات الاقتصادية التي تبناها الديمقراطيون في تركيا خلال مدة حكمهم، في مرحلة من ادق المراحل التي مر بها الاقتصاد التركي، اذ نفذت الحكومات التركية المتعاقبة العديد من الاصلاحات الاقتصادية، والتي كان من اهمها التقليل من هيمنة

الدولة الاقتصادية وانفتاحها على القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي، فضلا عن الاصلاحات المهمة التي شهدتها القطاع الزراعي، وما نتج عنها من اثار على الواقع الاجتماعي في تركيا.

توصل البحث الى نتيجة مفادها انه على الرغم من تبني حكومة الحزب الديمقراطي سياسة اقتصادية جديدة واتباع برامج اقتصادية واعدة، الا انها فشلت في معالجة المشاكل الحقيقية والهيكلية التي كان الاقتصاد التركي يعاني منها، وانعكس ذلك بشكل مباشر على الاوضاع الاجتماعية فيها، اذ عانت الفئات محدودة الدخل والفقيرة من الشعب التركي من ضغط الاوضاع الاقتصادية الصعبة وغلاء المعيشة ، مما دفع تلك الفئات المتضررة، لاسيما افراد الجيش التركي لتغيير نظام الحكم في تركيا عام ١٩٦٠ من خلال القيام بأول انقلاب عسكري في تاريخ تركيا المعاصر، وكان ذلك سببا مهما من عدة اسباب اخرى دفعت المؤسسة العسكرية التركية لأحداث التغيير في تركيا.

تم تقسيم البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، تضمنت اهم النتائج التي توصل اليها البحث، اذ درس المبحث الاول : ( استلام الحزب الديمقراطي السلطة في تركيا عام ١٩٥٠ )، وتناول المبحث الثاني : ( السياسة الاقتصادية التي اتبعها الحزب الديمقراطي )، اما المبحث الثالث فقد اختص بـ : ( الاثار الاجتماعية الناجمة عن سياسة الحزب الديمقراطي الاقتصادية ).

### — المبحث الاول: استلام الحزب الديمقراطي السلطة في تركيا عام ١٩٥٠.

ادت الصعوبات الكثيرة التي عانت منها تركيا خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، إلى انتشار عدم الرضا بين جميع فئات المجتمع التركي، إذ انخفض الدخل القومي نتيجة التجنيد وعدم الاستقرار، واضطراب الاوضاع المالية، فضلاً عن قيام البنك المركزي بزيادة اصدار الاوراق النقدية بشكل كبير، فارتفع المستوى العام للأسعار خمسة أضعاف خلال الاعوام (١٩٣٨-١٩٤٣)، والذي نتج عنه معاناة صغار الفلاحين والعمال والموظفين، وادى انخفاض الواردات إلى حدوث صعوبات لأصحاب الدخل المحدود والمتقاعدين، فانخفض الدخل الحقيقي للمتعاقدين من (١٤٣٠) ليرة عام ١٩٣٨ إلى (٣٨٩) ليرة في عام ١٩٥٠<sup>(١)</sup>، في حين ازداد عدد الذين كانوا يعيشون على مكاسب التجارة والصناعة غناً، فضلاً عن ذلك فإن واردات الدولة بقيت ثابتة وغير كافية لتلبية مستلزمات الدولة بسبب ميزانية الدفاع خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، ولغرض دعم النشاط الاقتصادي للدولة في تركيا بعد الحرب تم فرض نظام الضرائب<sup>(٢)</sup> والذي عرف بضريبة الثروة (Varlik Vergisi)<sup>(٣)</sup>.

شهدت تركيا في نهاية الحرب العالمية الثانية انعطافاً هاماً في نظامها السياسي، تمثل في الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى مرحلة التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية، وذلك عندما ذكر رئيس الجمهورية عصمت إينونو<sup>(٤)</sup> (İsmet İnönü) في خطابه الافتتاحي لدورة المجلس الوطني التركي الكبير ( Türkiye

Büyük Millet Meclisi) في الأول من تشرين الثاني ١٩٤٥، بأنه مستعد لإجراء تعديلات كبيرة في النظام السياسي، وأن تكون تلك التعديلات متماشية مع ظروف ومتغيرات العالم<sup>(٥)</sup>.

تقدم اربعة نواب من حزب الشعب الجمهوري ( Cumhuriyet Halk Partisi ) وهم كلاً من جلال بايار<sup>(٦)</sup> (Celal Bayar)، وعدنان مندريس<sup>(٧)</sup> (Adnan Menderis)، وفؤاد كوبرلو<sup>(٨)</sup> (Fuad Koprulu)، ورفيق كورتان<sup>(٩)</sup> (Rafik Korultan) باقتراح للسماح بقيام نشاط سياسي يقوم على نظام تعدد الاحزاب، وفي ٧ كانون الثاني ١٩٤٦ اعلن رسمياً عن تأسيس الحزب الديمقراطي ( Demokrat Parti ) بزعامة جلال بايار، وانتشرت فروع الحزب في جميع المحافظات لاسيما الريفية منها، وقد نشر الحزب الديمقراطي مذكرة جاء فيها: "لاشك فيه ان المثل الديمقراطية العليا تحرك اليوم الشعب كله من رئيس الجمهورية لأصغر مواطن وكيف لا يكون كذلك وقد انتصرت حركات الديمقراطية في العالم كله"، وذلك اشارة من الحزب عن تبنيه الاسلوب الديمقراطي، وايمانه بحرية العمل السياسي على وفق مبدأ تعدد الاحزاب السياسية<sup>(١٠)</sup>.

وعلى الرغم من إدراك أعضاء الحزب الديمقراطي بعدم وجود الفرصة المناسبة لهم للفوز في الانتخابات التي جرت ٢٤ تموز عام ١٩٤٦، الا انهم سعوا بجدية لإثبات وجودهم في تلك الانتخابات ، اذ حصل حزب الشعب الجمهوري على (٣٩٦) مقعداً من بين (٤٦٥) مقعداً، في حين حصل الحزب الديمقراطي على (٦٢) مقعداً، فيما حصل المستقلون على (٧) مقاعد فقط<sup>(١١)</sup>.

كانت السنوات (١٩٤٦-١٩٥٠) سنوات انتقالية، حاول خلالها حزب الشعب الجمهوري، والحزب الديمقراطي اكتساب هوية جديدة لكي يتمكنوا من كسب الناخبين<sup>(١٢)</sup>، وكانت الدعاية الانتخابية موجهة لكل فئات الشعب ووعود الحزبين لهم كانت دون حدود، وفي مقدمة تلك الوعود العمل على توفير المكنات والآلات الزراعية والقروض والتسهيلات للفلاحين، وتوزيع الأراضي الزراعية، لاسيما على من لا يملك منهم الارض، وذلك بإعطائهم الأراضي المتروكة والعائدة للدولة، وإلغاء الضرائب أو تعديلها، وتحسين الظروف المعاشية للفقراء، فضلاً عن إجراء تعديلات كبيرة في القطاعات الاقتصادية والمالية، وانتهاج سياسة اقتصادية عقلانية تجاه موارد الدولة، كما وجه الحزب الديمقراطي انتقادات شديدة للسياسة الاقتصادية التي انتهجها حزب الشعب الجمهوري الحاكم، وأشار إلى التدهور المستمر في ميزان التجارة الخارجية، وازدياد الديون الحكومية، وفقدان الليرة التركية قيمتها، ولكسب تعاطف القطاع الخاص معه، دعا الحزب الديمقراطي المعارض إلى تحديد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وضرورة فسخ المجال للقطاع الخاص، ليؤدي دوراً هاماً في النشاطات الاقتصادية، كما تمكن الحزب الديمقراطي المعارض نتيجة لمواقفه في المجلس الوطني التركي الكبير تجاه المسألة الزراعية من كسب تأييد الاقطاعيين والملاكين الذين اخذوا

يتعاطفون مع الحزب<sup>(١٣)</sup>، فاعلن الحزب الديمقراطي عن منهاجه الانتخابي الذي اكد فيه على ضمان الحرية الاقتصادية للأفراد، وحرية رأس المال بوصفها من أهم أسس الاقتصاد التركي، وكذلك حق الفرد في العمل، واكد ايضاً على مكافحة الغلاء الذي اشتدت وطأته في تركيا حتى اصبحت نفقات المعيشة في تركيا اعلى منها في الكثير من الدول التي شاركت في الحرب العالمية الثانية<sup>(١٤)</sup>.

كان الجمهوريين في عام ١٩٥٠ واثقين من الفوز في الانتخابات البرلمانية إلى حد كبير، حتى انهم منحوا بعض المقاعد للديمقراطيين لكي يضمنوا وجود معارضين لهم في المجلس الوطني التركي الكبير الجديد<sup>(١٥)</sup>، وفي ١٦ شباط ١٩٥٠ صدر القانون المرقم (٥٥٤٥) الذي اعتمد التصويت السري والفرز العلني، فضلاً عن الاعتماد على نظام قضائي مستقل لإدارة الانتخابات، والسماح للأحزاب بالإعلان والدعاية عن برامجها في وسائل الاعلام الحكومية<sup>(١٦)</sup>، وأعلن مخلص أده (Muhlis Ete) المتحدث الرسمي باسم الحزب الديمقراطي قبل الانتخابات قائلاً: " نحن نعتقد بأن السياسة الاقتصادية للدولة تبنى على اساس الملكية الخاصة لحماية الحرية الاقتصادية للأفراد، والنظام يأخذ بنظر الاعتبار الملكية الخاصة كأساس في الحقل الاقتصادي، ان الادارات والمؤسسات الحكومية هي بالطبيعة احتكارية ويجب أن توجه نحو الاعمال العامة، أي إلى فعاليات ونشاطات لا يتمكن القطاع الخاص من القيام بها، ووفقاً لنا في نظام اقتصادي قائم على الملكية الخاصة، والحريات الفردية، فان المالك الجوهري للاقتصاد هو الفرد نفسه أو المشروع الخاص في شكل الشركات" <sup>(١٧)</sup>.

كان من شأن تبني تلك السياسة الاقتصادية إحداث تغيير في ميزان القوى لصالح الحزب الديمقراطي الذي تولى حكم تركيا إثر الفوز الذي حققه في انتخابات ١٤ أيار ١٩٥٠ بحصوله على (٤٠٣) مقعد من أصل (٤٨٢) مقعداً<sup>(١٨)</sup>، وتم انتخاب جلال بايار رئيساً للجمهورية، فيما تولى عدنان مندريس رئاسة الوزراء لأول حكومة شكلها الحزب الديمقراطي، والتي تضمن برنامجها القضاء على البطالة، وتنشيط الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستقرار السياسي، ومنح العمال حقوقهم، وتأكيد حرية الصحافة، اما في مجال السياسة الخارجية فقد اعلنت عن استمرارها في تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية في المشاريع التركية، وفتح الابواب امام الرأسمال الاجنبي، وكانت الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة البلدان التي استثمرت رؤوس اموالها في تركيا، إذ بلغت نسبة مساهمتها قرابة (٦٥%) من مجموع الاستثمارات الاجنبية<sup>(١٩)</sup>.

استطاع الحزب الديمقراطي ان يتفوق على حزب الشعب الجمهوري في انتخابات عام ١٩٥٠، وتمكن من حكم تركيا طيلة عقد كامل خلال المدة (١٩٥٠-١٩٦٠)، وقد فسر المؤرخون اسباب توالي انتصارات الحزب الديمقراطي وفوزه في ثلاثة انتخابات متتالية ( ١٩٥٠، ١٩٥٤، و ١٩٥٧)، بأنها جاءت نتيجة

شعبية الحزب في الريف التركي، بحكم الاصلاحات الاقتصادية التي حاول الحزب القيام بها، فضلا عن رغبة الشعب التركي في تغيير نظام الحكم، بعد فشل حزب الشعب الجمهوري في معالجة مشاكل تركيا الاقتصادية، لاسيما ارتفاع تكاليف المعيشة، وضعف الكفاءة الاقتصادية لمشاريع الدولة، وخشية البرجوازية الوطنية وملاك الاراضي من المفاهيم الاشتراكية التي تسربت الى حزب الشعب الجمهوري بعد الحرب العالمية الثانية، وكان للعامل الديني ايضا دور مهم في فوز الحزب الديمقراطي، لاسيما بعد ان اعاد التعليم الديني، وسمح للمنظمات الدينية بالعمل في انحاء مختلفة من تركيا<sup>(٢٠)</sup>.

نستنتج مما تقدم، أن سياسة التعددية الحزبية التي تبنتها تركيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، قد فسح المجال لظهور احزاب سياسية في تركيا، تبنت طروحات جديدة ركزت على النهوض بالاقتصاد التركي، لاسيما القطاع الزراعي، مستغلة الاوضاع الاقتصادية السيئة التي عانت منها تركيا خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك ما مكن الحزب الديمقراطي من الفوز في انتخابات عام ١٩٥٠، اعتماداً على اصوات الفلاحين الاتراك.

#### — المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية التي اتبعها الحزب الديمقراطي.

شكل عدنان مندريس وزارته الأولى بعد انتخابات عام ١٩٥٠، وكان جلال بايار قد تنازل عن رئاسة الحزب الديمقراطي لعدنان مندريس، بعد انتخابه رئيسا للجمهورية التركية، ليؤكد على حياده في التنافس الحزبي في البلاد، وبذلك جمع عدنان مندريس بين رئاسة الحزب ورئاسة الحكومة في آن واحد<sup>(٢١)</sup>.

أن وصول الحزب الديمقراطي إلى الحكم حسم السياسة الاقتصادية المتذبذبة في تركيا لصالح الاقتصاد الحر، بعيداً عن تأثيرات الدولة<sup>(٢٢)</sup>، واشرف الدولة على الاقتصاد التي سارت عليه حكومة حزب الشعب الجمهوري لأكثر من ربع قرن، وأخذ الديمقراطيون بتحويل ملكية وإدارة الشركات المملوكة للدولة إلى الافراد، وبدأت مرحلة التعاون والتحالف الوثيق مع الغرب، وكان للضغوط التي مارسها الولايات المتحدة الامريكية من خلال القروض التي قدمتها لتركيا اثر واضح في هذا التحول او على الاقل هي التي هيأت الظروف المناسبة له<sup>(٢٣)</sup>.

وبناء على ذلك بدأت حكومة عدنان مندريس في نقل ملكية بعض المشاريع الزراعية والصناعية والاقتصادية من الدولة إلى القطاع الخاص، ومن تلك المشاريع التي نقلت ملكيتها<sup>(٢٤)</sup>:

١- مشاريع الزراعة والغابات.

٢- مشاريع استثمار المعادن واستخراجها كالفحم والقصدير والبتروول والكبريت.

٣- المشاريع الكهربائية.

٤- مشاريع الغزل والنسيج.

٥- مشاريع انتاج السكر والتبغ والمشروبات الروحية والملح والاسمنت والخشب.

٦- مشاريع المنتجات الحربية.

٧- مشاريع مياه الشرب.

٨- مشاريع وسائل النقل وتشمل السكك الحديدية والموانئ والبريد والبرق والهاتف ومحطات الاذاعة.

٩- المؤسسات والمصارف المالية وتشمل البنك المركزي والبنك الزراعي بفروعه التي بلغ عددها ( ٣١٠ ) فرعاً.

١٠- المشاريع المتعلقة بالشؤون الاجتماعية، كتأمين العمال ودوائر تشغيلهم.

١١- المنافع العامة: وتشمل مشاريع الغاز، والكهرباء، ومعامل الثلج.

كان الإصلاح الزراعي احد الأهداف الأساسية التي سعت حكومة الحزب الديمقراطي إلى تحقيقها من خلال إدخال المكننة والتطور التقني للزراعة، لذا وضعت الحكومة جزءاً من إمكانياتها المالية من اجل تحقيق الإصلاح الزراعي<sup>(٢٥)</sup>، واصدرت الحكومة التركية قانون الاصلاح الزراعي لسنة ١٩٥١ الذي تضمن توزيع اراضي الدولة على الفلاحين، وبعد مرور سنتين على صدور القانون، تم توزيع (١١٦٣٧٨١) هكتار من الاراضي الزراعية على (٣٧٨٤٩) عائلة فلاحية، كما وزعت اراض أخرى لأغراض زيادة انتاج الثروة الحيوانية بلغت مساحتها (١٠٤٤٤٦٣) هكتار<sup>(٢٦)</sup>، وبموجب قانون الاصلاح الزراعي، وزعت الحكومة في كانون الأول ١٩٥٣ ما مساحته (١٨٨٧) هكتاراً إلى (٣١٧٧٨) عائلة، وقد شهدت عملية توزيع الاراضي نوعاً من الحرية في اختيار الأراضي الزراعية، وقد بلغت المساحات الموزعة حتى نهاية عام ١٩٥٧ ما مجموعه (١٥٢٨٨٩) هكتار<sup>(٢٧)</sup>، وارتفعت الاراضي المخصصة لزراعة القمح لتصل (١١٣%) عام ١٩٥٧ وكذلك القطن إلى (١٥٥%)<sup>(٢٨)</sup>.

#### جدول رقم (١)

مساحة الاراضي المزروعة بالحبوب والقطن وكمية الانتاج للمدة ١٩٥٠-١٩٦٠<sup>(٢٩)</sup>.

| السنة   |              | الحبوب  |              | القطن            |              |
|---------|--------------|---------|--------------|------------------|--------------|
| المساحة | كمية الانتاج | المساحة | كمية الانتاج | المساحة المزروعة | كمية الانتاج |

| المزروعة<br>(١٠٠٠ هكتار) | طن (١٠٠٠) | هكتار (١٠٠٠) | طن (١٠٠٠) |
|--------------------------|-----------|--------------|-----------|
| ١٩٥٠                     | ٨.٢٤٤.٢   | ٧,٧٦٩,٩      | ٤٤٨,٥     |
| ١٩٥١                     | ٨.٨٠٧.٤   | ١٠,٦٧٩,٠     | ٦٤١,٨     |
| ١٩٥٢                     | ٩.٨٦٨.٠   | ١٢,٢٤٢,٠     | ٦٧٥,٠     |
| ١٩٥٣                     | ١١.٠٧٧.٢  | ١٤,٤٣٤,٩     | ٦٠٤,٧     |
| ١٩٥٤                     | ١١.٢٧١.٠  | ٩,٦٢٤,٢      | ٥٨١,٨     |
| ١٩٥٥                     | ١٢.٠٧٨.٩  | ١٢,٤٣٣,٤     | ٦٢٥,٠     |
| ١٩٥٦                     | ١٢.٣٧٠.٢  | ١١,٨١٧,٨     | ٦٣٧,٠     |
| ١٩٥٧                     | ١٢.٢٠٧.٠  | ١٤,٥٩٨,١     | ٦٢٥,٠     |
| ١٩٥٨                     | ١٢.٥٤٦.٥  | ١٥,٠٧٧,٠     | ٦٣١,٠     |
| ١٩٥٩                     | ١٢.٦٨٧.٠  | ١٣,٩٦٦,٠     | ٦٢٤,٠     |
| ١٩٦٠                     | ١٢,٩٤٥,٠  | ١٥,٢١٦,٠     | ٦٢١,٠     |

يتضح من الجدول ان المساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب في عام ١٩٥٠ كانت (٨.٢٤٤.٢٠٠) هكتار وبناتج قدره (٧,٧٦٩,٩٠٠) طن، ثم ازدادت هذه المساحة في عام ١٩٦٠ لتصل إلى (١٢,٩٤٥,٠٠٠) هكتار أي بزيادة أكثر اربع مليون هكتار وبناتج بلغ (١٥,٢١٦,٠) طن، اما بالنسبة لمحصول القطن فقد كانت المساحة المزروعة بمحصول القطن في عام ١٩٥٠ ما يقارب (٤٤٨,٥٠٠) هكتار وبناتج (١١٨,٠٠٠) طن، ثم ازدادت هذه المساحة في عام ١٩٦٠ لتصل إلى (٦٢١,٠٠٠) هكتار وبناتج (١٧٥,٠٠٠) طن، وذلك يدل على نجاح قانون الاصلاح الزراعي في زيادة مساحة الاراضي الصالحة للزراعة وبالتالي زيادة الانتاج الزراعي.

كما عملت حكومة الحزب الديمقراطي على تشجيع استخدام الآلات الزراعية الحديثة، التي ساعدت على استغلال تلك المساحات الجديدة استغلالاً جيداً، فعلى سبيل المثال كان عدد الجرارات في البلاد اقل من ألف جرار عام ١٩٤٥، ارتفع العدد الى أربعين ألف جرار في أوائل عام ١٩٥٥<sup>(٣٠)</sup>، وعمدت الحكومة التركية أيضاً إلى اقامة صناعة وطنية تقوم بإنتاج تلك الآلات والمكائن، فأُسست لهذا الغرض شركة برأسمال قدره (٢٠) مليون ليرة تركية، فأقيمت المصانع، ومنها المصنع الذي انشأ طبقاً لاتفاق بين الحكومة التركية

واحدى الشركات الامريكية وبطاقة انتاجية بلغت (٥٠٠) جراراً في السنة، فضلاً عن الحاصدات والآلات الزراعية الاخرى والادوات الاحتياطية<sup>(٣١)</sup>.

## جدول رقم (٢)

عدد الجرارات والحاصدات المستخدمة في الزراعة للمدة ١٩٥٠-١٩٦٠<sup>(٣٢)</sup>.

| السنة | عدد الجرارات | عدد الحاصدات |
|-------|--------------|--------------|
| ١٩٥٠  | ٥٨٧٧         | —            |
| ١٩٥١  | ١٢٨١٠        | —            |
| ١٩٥٢  | ٣١٤١٥        | ٣٢٢٢         |
| ١٩٥٣  | ٣٥٦٧٠        | ٤٤٥٨         |
| ١٩٥٤  | ٣٧٧٤٣        | ٤٧٠٦         |
| ١٩٥٥  | ٤٠٢٨٢        | ٥٦١٨         |
| ١٩٥٦  | ٤٣٧٢٧        | ٦٠٢٥         |
| ١٩٥٧  | ٤٤١٤٤        | ٦٥٢٣         |
| ١٩٥٨  | ٤٢٥٢٧        | ٦٥٩٢         |
| ١٩٥٩  | ٤١٨٩٦        | ٦٢٨١         |
| ١٩٦٠  | ٤٢١٣٦        | ٥٥٥٤         |

يتضح من الجدول الزيادة الكبيرة في اعداد الجرارات الزراعية ففي عام ١٩٥٠ كان عددها (٥٨٧٧) جرار، بلغ في عام ١٩٦٠ (٤٢١٣٦) جراراً، اما بالنسبة للحاصدات، فقد ازدادت اعدادها، إذ كانت في عام ١٩٥٢ (٣٢٢٢) حاصدة، وصلت اعدادها في عام ١٩٦٠ إلى (٥٥٥٤) حاصدة، ويدل ذلك على الاهتمام الكبيرة الذي حظى به قطاع الزراعة، لاسيما انتاج المكائن الزراعية خلال مدة حكم الحزب الديمقراطي في تركيا، والتي ساعدت على استثمار الاراضي الزراعية بالشكل الامثل، وادت إلى زيادة الانتاج الزراعي الناجمة عن زيادة مساحة الاراضي المستثمرة في الزراعة.

كما شجعت السياسة التي تبنتها حكومة الديمقراطيين في مجال اسعار المحاصيل الزراعية المزارعين الاتراك لزياد الانتاج الزراعي، إذ دفعت الحكومة التركية إلى المنتجين أسعاراً تقدر بضعف السعر العالمي، وذلك لقاء شراء منتجاتهم الزراعية، لاسيما الحبوب، إذ ارتفع المبلغ الذي دفع للمنتجين من (٢٢) مليون ليرة تركية عام ١٩٤٩، إلى أكثر من (٥١٩) مليون ليرة في منتصف عام ١٩٥٤<sup>(٣٣)</sup>.

بذلت حكومة الديمقراطيين جهداً واضحاً لتشجيع استثمار الثروة الحيوانية، التي شكلت ركناً مهماً من أركان الصادرات التركية، إذ شجعت الحكومة التركية على تربية الأغنام، لاسيما ذات الصوف الخشن الذي يستخدم في إنتاج السجاد، والخيم وصناعة الأقمشة، إما الأصواف الناعمة ذات الجودة العالية والتي يعد ماعز أنقرة مصدرها الرئيس فأنها استخدمت في صناعة أقمشة (الموهير)، وقد احتلت تركيا المرتبة الثانية في إنتاج ذلك النوع من القماش في العالم، كما شهدت المدة (١٩٥٥ — ١٩٥٧) زيادة في أعداد الماعز والأغنام والأبقار التركية من (٦٢,٧) مليون رأس إلى (٦٨,٤) مليون رأس، وازداد إنتاج اللحوم من (١,٣٨) مليون طن في عام ١٩٥٥ إلى (١,٥٨) مليون طن في عام ١٩٥٧<sup>(٣٤)</sup>.

وسعت الحكومة التركية لتحسين احوال الفلاحين، من خلال إنشاء مصرف زراعي لتقديم القروض للفلاحين لسد حاجتهم إلى رأس المال الذي مكنهم من شراء الآلات الزراعية والارض وتصريف منتجاتهم، وتشجيع دور للسكن تتوفر فيها الشروط الصحية<sup>(٣٥)</sup>.

### جدول رقم (٣)

مبالغ القروض التي تم توزيعها على الفلاحين للمدة ١٩٥٠-١٩٦٠<sup>(٣٦)</sup>

| السنة | مبلغ القرض (مليون ليرة تركية) |
|-------|-------------------------------|
| ١٩٥٠  | ٤١٢                           |
| ١٩٥١  | ٦٤٦                           |
| ١٩٥٢  | ١,٠٦٧                         |
| ١٩٥٣  | ١,٢١٣                         |
| ١٩٥٤  | ١,٤٩٧                         |
| ١٩٥٥  | ١,٥٥٨                         |
| ١٩٥٦  | ١,٨٨٨                         |
| ١٩٥٧  | ٢,١٠٨                         |
| ١٩٥٨  | ٢,١٦١                         |

|       |      |
|-------|------|
| ٢,٣١٣ | ١٩٥٩ |
| ٢,٣٩٢ | ١٩٦٠ |

يلاحظ من الجدول الزيادة الحاصلة في القروض المقدمة للفلاحين ففي عام ١٩٥٠ كان مجموع مبلغ القروض المقدمة للفلاحين (٤١٢) مليون ليرة، ارتفع حتى وصل عام ١٩٦٠ إلى (٢,٣٩٢) مليون ليرة، مما يدل على زيادة الدعم المقدم من قبل حكومة الديمقراطيين لقطاع الزراعة والفلاحين.

أما في مجال الاستثمار الأجنبي، فمنذ تسلم الحزب الديمقراطي الحكم في تركيا أكد الديمقراطيون على تمسكهم بمبدأ العمل على تشجيع الاستثمار، لاسيما في قطاع الصناعة، إذ وجدوا إن إتباع تلك السياسة تساهم في تطور القطاع الصناعي، خاصة وإن الحكومة التركية منحت الحرية الاقتصادية للمستثمرين، وخففت من قبضتها على شتى أنواع الأنشطة الاقتصادية، فبعد أن كان نصيب القطاع الخاص من جملة الإنتاج الصناعي في تركيا يتراوح بين (٢٠% — ٣٠%) بين عامي (١٩٣٨ — ١٩٤٨) في أفضل الأحوال، أصبح مساوياً للقطاع العام خلال المدة (١٩٤٨ — ١٩٥٣) (٣٧).

باشراً الديمقراطيين باتخاذ خطوات عملية لجذب الرأسمال الاجنبي إلى تركيا، لقناعتهم بأن استثمار مصادر ثروة البلاد، وانعاش تجارتها الخارجية، ورفع مستوى معيشة مواطنيها لا يمكن تحقيقه بما هو متوفر في البلاد من رؤوس أموال محلية، الأمر الذي دفعهم إلى فسخ المجال أمام الاموال الاجنبية للاستثمار في البلاد، للمساعدة في توفير فرص عمل جديدة، وجذب العملة الصعبة التي ساعدت في تنشيط القطاع الاقتصادي وتقليل التضخم، ولتقليل الحاجة إلى القروض الخارجية، لاسيما وأن تسديدها تترتب عليه فوائد كبيرة (٣٨)، فأصدرت الحكومة التركية في آب ١٩٥١ قانون تشجيع استثمار راس المال الاجنبي، والذي أصبح الاستثمار بموجبه متاحاً دون قيود، لاسيما في مجالات الطاقة والمواصلات والسياحة وغير ذلك من مجالات الخدمات، وقد خول القانون وزير المالية صلاحية ضمان القروض الاجنبية طويلة الاجل التي تقدم للشركات التركية بحدود مليار ليرة، وتضمن القانون ايضاً امكانية اعادة راس المال الاجنبي بالعملة التي استثمر بها، كما سمح بتحويل الارباح الى خارج تركيا بنسبة لا تزيد عن (١٠%) من راس المال المستثمر، ونتيجة لذلك ازداد راس المال الاجنبي المستثمر في تركيا، حيث بلغ عدد الشركات الامريكية التي استثمرت في تركيا عام ١٩٥٣ اكثر من (١٨٠) شركة، وكان المبلغ المستثمر (٣٣) مليون دولار (٣٩).

كما قامت الحكومة بإصدار قانون جديد اقره المجلس الوطني التركي الكبير في كانون الثاني ١٩٥٤ بشأن تشجيع الاستثمارات الاجنبية، فتحت بموجبه الأبواب أمام راس المال الأجنبي وبصورة عملية دون أي

تقييدات على مقدار ونوع الاستثمار، كما سمح للمستثمرين الأجانب بالدخول في مشاريع مشتركة مع الشركات التركية وإعادة جميع ارباحهم إلى بلادهم، أو اضافته إلى استثماره الرئيسي، أو استثمارها في شركة أخرى، كما وفر للمستثمر الاجنبي الضمانات في حالة هبوط قيمة الليرة التركية ، وقد منح هذا القانون راس المال الاجنبي الحقوق والامتيازات كافة التي كان راس المال الوطني يتمتع بها<sup>(٤٠)</sup>، وعلى الرغم من كل التشجيع، الا ان الاستثمار الأجنبي ظل محدوداً للغاية، ففي سنوات حكم الحزب الديمقراطي لم تستثمر أكثر من (٣٠) شركة في تركيا والتي لم تتجاوز حصتها (١%) من مجموع الاستثمارات الخاصة، ونتيجة لذلك كان ما بين (٤٠% - ٥٠%) من الاستثمارات من الحكومة التركية<sup>(٤١)</sup>، وقد كانت اغلب قرارات الاستثمار تقف خلفها أهداف سياسية، ما أدى إلى إقامة مصانع في أماكن غير ملائمة اقتصادياً وفي قطاعات غير ضرورية، ومثال ذلك إنتاج كميات كبيرة من السكر، تم بيعها في الأسواق العالمية بخسارة<sup>(٤٢)</sup>.

#### جدول رقم (٤)

المبالغ المستثمرة في تركيا للمدة ١٩٥٠-١٩٦٠<sup>(٤٣)</sup>

| السنة     | سنوي        |                  | تراكمي      |                  |
|-----------|-------------|------------------|-------------|------------------|
|           | مليون دولار | مليون ليرة تركية | مليون دولار | مليون ليرة تركية |
| ١٩٥٣-١٩٥٠ | ٢,٨         | ٧,٩              | ٢,٨         | ٧,٩              |
| ١٩٥٤      | ٢,٢         | ٦,١              | ٥,٠         | ١٤,٠             |
| ١٩٥٥      | ١,٢         | ٣,٣              | ٦,٢         | ١٧,٣             |
| ١٩٥٦      | ٣,٤         | ٩,٤              | ٩,٦         | ٢٦,٧             |
| ١٩٥٧      | ١,٣         | ٣,٦              | ١٠,٩        | ٣٠,٣             |
| ١٩٥٨      | ١,١         | ٤,٥              | ١٢,٠        | ٣٤,٨             |
| ١٩٥٩      | ٣,٤         | ٢٠,٥             | ١٥,٤        | ٥٥,٣             |
| ١٩٦٠      | ١,٩         | ١٦,٣             | ١٧,٣        | ٧١,٦             |

يتضح من الجدول أن المبالغ المستثمرة في تركيا خلال عقد الخمسينيات لم تكن بالمستوى الذي كان يطمح له الساسة الاتراك، مما انعكس سلباً على توفر العملة الصعبة في البلاد وبالتالي تأثر الحالة الاقتصادية في تركيا بشكل عام.

أما على الصعيد الصناعي فقد بدأت الحكومة بتطبيق الوعود التي اطلقتها قبل الانتخابات، وبهدف مساعدة القطاع الصناعي الخاص مالياً، استحدثت في عام ١٩٥٠ "بنك التنمية الصناعية" بنصيحة من البنك الدولي وبرأس مال تركي، واخذت الحكومة التركية خطوات أخرى نحو تبني الحرية الاقتصادية، إذ شرع قانون أنهى احتكار الدولة لبعض الصناعات ومنها صناعة الكبريت، وفعلاً أصبح هذا القانون ساري المفعول في أيار ١٩٥١<sup>(٤٤)</sup>.

واستطاعت الحكومة التركية إيجاد قطاعات صناعية مستقلة عن سيطرة الدولة، وباعت مشروعات الحكومة إلى القطاع الخاص، كما أن مصرف التنمية الصناعية قدم العون للقطاع الخاص من خلال تقديمه القروض، إذ بلغت قيمة القروض التي منحها المصرف عام ١٩٥٤ ما يقرب من (١١٧) مليون ليرة ، وبلغت حصة القطاع الخاص من التصنيع في عام ١٩٥٠ ما نسبته (٥٨%) والتي ارتفعت إلى (٦٥%) في عام ١٩٥٤، وشهدت صناعات الانسجة والاسمنت والفولاذ وإنتاج الطاقة الكهربائية تقدماً ملموساً، كما زاد إنتاج الصناعات الغذائية، وشهدت مشاريع الاستثمار، لاسيما في قطاع البناء تطوراً كبيراً<sup>(٤٥)</sup>.

وأولت حكومة الحزب الديمقراطي الصناعات الكهربائية جانباً من اهتمامها، إذ استعانت حكومة الديمقراطيين بشركة جنرال إلكتريك (General Electric) الأمريكية لتطوير الصناعات الكهربائية في البلاد<sup>(٤٦)</sup>، ومن أهم المشاريع التي أنجزت في ذلك القطاع تأسيس شركة كبيرة لإنتاج المصابيح الكهربائية في منتصف عام ١٩٥٠ في مدينة باشا باغجه، بطاقة إنتاجية قدرها ستة ملايين مصباح كهربائي سنوياً ، كما تم تأسيس معمل لإنتاج أسلاك النحاس المعلقة والأرضية لمواكبة التوسع في شبكة الطاقة الكهربائية، كما تم استخدام خطة نوعية لتزويد الريف التركي بالكهرباء وتم تحقيق بعض المكاسب في ذلك الميدان، ففي عام ١٩٥٤ تم إيصال الكهرباء إلى ما لا يقل عن ستين قرية تركية من دون أن يكون ذلك على حساب الطاقة المخصصة للمدن التي شهدت بدورها نمواً متزايداً تطلب مدّ مئات الكيلومترات من الأسلاك الكهربائية، لاسيما في المناطق الغربية من البلاد ومدن اسطنبول وأنقرة وأزمير وكوتاهيه وباشلر وغيرها من المدن التركية<sup>(٤٧)</sup>.

جدول رقم (٥)

عدد المناطق التي تم ائصال الكهراء اليها خلال المدة ١٩٥٠-١٩٦٠<sup>(٤٨)</sup>

| السنة | مركز مدينة | مركز مقاطعة | مركز بلدة | مركز قرية | المجموع |
|-------|------------|-------------|-----------|-----------|---------|
| ١٩٥٠  | ٦٢         | ١٩٨         | ٢٨        | ١٢        | ٣٠٠     |
| ١٩٥١  | ٦٢         | ٢١١         | ٢٩        | ١٢        | ٣١٤     |
| ١٩٥٢  | ٦٢         | ٢٢١         | ٢٨        | ١١        | ٣٢٢     |
| ١٩٥٣  | ٦٣         | ٢٤٦         | ٣٨        | ١٤        | ٣٦١     |
| ١٩٥٤  | ٦٦         | ٢٧٠         | ٤٣        | ٦٠        | ٤٣٩     |
| ١٩٥٥  | ٦٦         | ٢٧٦         | ٣٨        | ٩٩        | ٤٧٩     |
| ١٩٥٦  | ٦٦         | ٢٨٤         | ٤٢        | ١٠٢       | ٤٩٤     |
| ١٩٥٧  | ٦٧         | ٣٠٤         | ٣٧        | ١١٦       | ٥٢٤     |
| ١٩٥٨  | ٦٧         | ٣١١         | ٣٩        | ١٢٩       | ٥٤٦     |
| ١٩٥٩  | ٦٧         | ٣٢٤         | ٤٠        | ١٦١       | ٥٩٢     |
| ١٩٦٠  | ٦٧         | ٣٤١         | ٥٠        | ٢٠٧       | ٦٦٥     |

نلاحظ من الجدول الاهتمام الكبير الذي اولته حكومة الحزب الديمقراطي لقطاع الطاقة الكهربائية، لاسيما القرى التي كانت تعاني من عدم وجود التيار الكهربائي قبل تسلم الحزب الديمقراطي للسلطة، اذ تم ائصال الكهراء إلى (٢٠٧) قرية في عام ١٩٦٠، بعد أن كانت (١٢) قرية في عام ١٩٥٠ تتوفر فيها الطاقة الكهربائية.

اما طرق المواصلات فقد كانت في عام ١٩٥٠ ما يقارب (١٦٠٠) كيلو متر فقط من الطرق المعبدة، وبسبب المساعدة الأمريكية التقنية والمالية تم تعبيد (٥٤٠٠) كيلو متر أخرى من الطرق السريعة خلال عقد الخمسينات، وقد سمحت الطرق الجديدة والأعداد المتزايدة للسيارات والشاحنات التي ارتفع عددها من (٥٣) ألف إلى (١٣٧) ألف بتسويق البضائع وتوزيعها بشكل أكثر فعالية<sup>(٤٩)</sup>.

اما قطاع التجارة فقد احتلت المنتوجات الزراعية موقعا متقدما في صادرات تركيا بنسبة (٨٥%) من مجموع الصادرات، تلتها الصناعات المعدنية بنسبة (١٢%)، اما واردات تركيا فكانت من الآلات والمنسوجات والحديد والفولاذ ومستلزمات النقل وغيرها<sup>(٥٠)</sup>.

جدول رقم (٦)

التجارة الخارجية في تركيا للمدة ١٩٥٠-١٩٦٠ (مليون دولار)<sup>(٥١)</sup>

| السنة | الصادرات | الواردات | عجز ميزان<br>التجارة الخارجية | حجم التجارة<br>الخارجية | نسبة الصادرات /<br>الواردات % |
|-------|----------|----------|-------------------------------|-------------------------|-------------------------------|
| ١٩٥٠  | ٢٦٣      | ٢٨٦      | -٢٣                           | ٥٤٩                     | ٩٢,٢                          |
| ١٩٥١  | ٣١٤      | ٤٠٢      | -٨٨                           | ٧١٦                     | ٧٨,١                          |
| ١٩٥٢  | ٣٦٣      | ٥٥٦      | -١٩٣                          | ٩١٩                     | ٦٥,٣                          |
| ١٩٥٣  | ٣٩٦      | ٥٣٣      | -١٣٧                          | ٩٢٩                     | ٧٤,٤                          |
| ١٩٥٤  | ٣٣٥      | ٤٧٨      | -١٤٣                          | ٨١٣                     | ٧٠,٠                          |
| ١٩٥٥  | ٣١٣      | ٤٩٨      | -١٨٥                          | ٨١١                     | ٦٣,٠                          |
| ١٩٥٦  | ٣٠٥      | ٤٠٧      | -١٠٢                          | ٧١٢                     | ٧٤,٩                          |
| ١٩٥٧  | ٣٤٥      | ٣٩٧      | -٥٢                           | ٧٤٢                     | ٨٦,٩                          |
| ١٩٥٨  | ٢٤٧      | ٣١٥      | -٦٨                           | ٥٦٢                     | ٧٨,٥                          |
| ١٩٥٩  | ٣٥٤      | ٤٧٠      | -١١٦                          | ٨٢٤                     | ٧٥,٣                          |
| ١٩٦٠  | ٣٢١      | ٤٦٨      | -١٤٧                          | ٧٨٩                     | ٦٨,٥                          |

يتضح من الجدول أن قطاع التجارة كان يعاني خلال حكم الحزب الديمقراطي عجز سنوياً متواصلاً، بسبب ارتفاع قيمة الواردات مقابل انخفاض في الصادرات، ففي عام ١٩٥٠ كان العجز قد بلغ - (٢٣) مليون دولار ليرتفع في عام ١٩٦٠ ليصل إلى (-١٤٧) مليون دولار، مما يدل على الفشل الكبير الذي حصل في قطاع التجارة.

نستنتج مما سبق، إنه على الرغم من المحاولات العديدة التي قامت بها حكومة الحزب الديمقراطي للنهوض بالواقع الاقتصادي في تركيا، لاسيما تشجيعهم للاستثمارات الاجنبية في البلاد من خلال تشريع

القوانين المختلفة التي شجعت الاستثمار، وتخفيفهم من سيطرة الدولة على مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن اعطائهم الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في النشاطات الاقتصادية المختلفة، إلا أن ذلك لم ينجح في تنشيط الاقتصاد التركي، على الرغم من الانتعاش النسبي الذي حققته بعض القطاعات الاقتصادية في تركيا.

### — المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية الناجمة عن سياسة الحزب الديمقراطي الاقتصادية.

شهدت تركيا في عهد حكومة الحزب الديمقراطي تطورات ملحوظة انعكست على الأوضاع الاقتصادية فيها، كان في مقدمتها تنامي دور البرجوازية بسبب التطورات التي حدثت في المجالات الصناعية والتجارية والزراعية<sup>(٥٢)</sup>.

كان الانتعاش الظاهري للاقتصاد التركي، لاسيما في قطاع الزراعة والصناعة في النصف الأول من عقد الخمسينات قد أخفى وراءه صورة مؤلمة في ميدان المال والتجارة وكذلك آثارها الاجتماعية المباشرة، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه صادرات البلاد من القمح والقطن وغيرهما من المنتجات الزراعية ارتفاعاً كبيراً، أدت سياسات الإنماء الاقتصادي إلى توسيع النشاط التجاري، وكانت الواردات أكثر من الصادرات، ونجم عن ذلك عجز كبير في الميزان التجاري التركي، وكانت حكومة الحزب الديمقراطي تتوقع بأن ذلك العجز ليس إلا حالة مؤقتة وعارضة من الممكن معالجتها، إلا أن السنوات اللاحقة أثبتت خطأ ذلك التوقع، إذ ازداد العجز في ميزان المدفوعات من (٦٢) مليون ليرة في عام ١٩٥٠ إلى (٥٤٠) مليون ليرة عام ١٩٥٤، كما أصبحت تركيا ترزح تحت عبئ الديون الخارجية التي وصلت قيمة مستحققاتها إلى ما يقارب (٥) مليارات ليرة تركية عام ١٩٦٠، فضلاً عن ذلك ارتفاع مؤشر الأسعار ارتفاعاً كبيراً، لاسيما بعد عام ١٩٥٤، والذي بلغ ذروته في أيار ١٩٥٧، بمقدار (٤٨) مرة عما كان عليه في عام ١٩٥٣، وفي الوقت الذي سجل فيه الدخل الفردي ارتفاعاً ظاهرياً، إلا أنه لم يلبي طموح الشعب بسبب غلاء المعيشة<sup>(٥٣)</sup>.

وعلى الرغم من النتائج الايجابية لقانون الإصلاح الزراعي في عهد الحزب الديمقراطي، إلا أنه لم يخل من السلبيات التي رافقت تطبيقه، ومنها إن عملية توزيع الأراضي لم تؤد إلى استثمار نقدي ذو قيمة في الأراضي التي جرى توزيعها، فبموجب القانون لم توزع أراض ذات مساحات واسعة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ما جاء في القانون برهن على أنه بديل مؤقت ضد الضغط المتنامي على الأراضي والناجم عن النمو السكاني بحيث أن زيادة قدرها (٣%) في نسبة السكان في السنة كان من شأنها أن تؤدي إلى تقليل نسبة الأراضي الزراعية التي يمتلكها الفلاح الواحد من ثلاث هكتارات ونصف إلى ثلاثة هكتارات، مع ملاحظة أن الانخفاض في المساحة والبالغ (١٧%) كان يقابل بزيادة مماثلة في الإنتاج من جراء عملية التوزيع المتكافئ للأراضي على الفلاحين<sup>(٥٤)</sup>.

أن سياسة حكومة الحزب الديمقراطي بتقديم القروض بفائدة منخفضة ، وتقديم الاعانات المالية الضخمة للسلع الزراعية، واستثناء الفلاحين من الضرائب بشكل فعلي، خلقت طبقة من الفلاحين الأثرياء وخلقت طلباً لم يستطع الاقتصاد اشباعه، فارتفعت اسعار المواد الغذائية بشكل كبير مما زاد من التضخم الذي ادى إلى إرباك الاقتصاد بكامله، وتأثرت قطاعات المجتمع التركي كافة بذلك، لاسيما أصحاب الرواتب المحدودة والاجور الثابتة، وبضمنهم موظفي الدولة، وضباط الجيش والعمال<sup>(٥٥)</sup>.

وارتفع معدل التضخم بالاقتصاد التركي، على الرغم من حصول تركيا على مساعدات اقتصادية وقروض من البنك الدولي في المدة (١٩٥١ - ١٩٦٠) والتي بلغت (١,٤) مليار دولار والتي أسهمت في تطوير بعض مشاريع البنى التحتية، لكن الحكومة التركية لم تستطع توزيع هذه المساعدات على القطاعات الاقتصادية كافة، فضلاً عن تخبط المسؤولين القائمين على الملف الاقتصادي، إذ وضعوا خططاً غير مدروسة بشكل كامل وغير قابلة للتطور، مما أدى إلى زيادة عجز الميزان التجاري في أثناء مدة حكم الحزب الديمقراطي، ونتيجة لزيادة الواردات على حساب الصادرات وارتفاع الدين الأجنبي لتركيا من (١٨٧) مليون ليرة إلى أكثر من (٥) مليارات ليرة عام ١٩٦٠ أصبحت تركيا تحت وطأة الديون الأجنبية، مما زاد الطين بلة وحرّض الشارع على حكومة الديمقراطيين<sup>(٥٦)</sup>.

وعلى الرغم من المساعدات الاقتصادية الأمريكية التي كان لها دور في عملية التطور الاقتصادي، لاسيما في قطاع الصناعة في مدة الحكم الأولى للحزب الديمقراطي التي كانت إحدى الأسباب في نجاح الحزب الديمقراطي في انتخابات عام ١٩٥٤، فقد ظلت القروض والمعونات المصدر الوحيد الذي يمكن توظيفه في تمويل الواردات اللازمة للنمو الاقتصادي في تركيا، إلا إنه بعد عام ١٩٥٥ لم تعد القروض متاحة بسهولة، بسبب رفض تركيا القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي طالب بها صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)، ومنها تخفيض قيمة الليرة التركية، ولذلك لجأت الحكومة التركية بصورة متزايدة لتغطية عجز الحساب الجاري من خلال القروض القصيرة الأجل، وسرعان ما أدت هذه القروض إلى مشكلة العجز في السداد، والتي أدت بدورها إلى حدوث أزمة اقتصادية خانقة بلغت ذروتها عام ١٩٥٨ بتخفيض هائل لقيمة العملة التركية، بلغت قيمته (٣٠٠%)<sup>(٥٧)</sup>.

أصبحت مشكلة البطالة من أهم المشكلات الاجتماعية التي واجهت حكومة الديمقراطيين خلال عقد الخمسينات، إذ كان للسياسة الاقتصادية اثرها في تقليل فرص العمل الزراعي، مما أدى إلى هجرة اعداد كبيرة من العمال إلى المدن التركية، فارتفعت نسبة العاطلين عن العمل في المدن إلى (٥٠%)، ولم تستطع حملة التصنيع التي شهدتها البلاد خلال المدة نفسها من التخفيف من حدة البطالة، بل ازدادت بسبب انهاء عقود آلاف من العمال الاتراك العاملين في بلدان اوربا الغربية<sup>(٥٨)</sup>.

شكل فشل حكومة الحزب الديمقراطي في حل الأزمات الاقتصادية دافعاً آخر لزيادة السخط على الحزب والانتقادات الشديدة لمسألة الاعتماد على المساعدات الغربية، فضلاً عن السياسة الاقتصادية المنحازة إلى الريف ، والتي أدت إلى زيادة أسعار المواد الغذائية، مما أثر على أصحاب الدخل المحدودة، لاسيما افراد الجيش التركي<sup>(٥٩)</sup>، وقد واجهت الحكومة التركية مشكلات اقتصادية في نهاية عقد الخمسينيات، لاسيما في مجال الصناعة التي شهدت تطوراً ملموساً في بداية عهد الديمقراطيين لكن الأمور اختلفت والموازن انقلبت وبدأت الازمات المالية بالظهور، لأنَّ الحكومة فتحت الأسواق التركية على مصراعيها أمام المُنتجات الصناعية الغربية، فضلاً عن ارتفاع أسعار المُنتجات المحلية بسبب المواد الأولية الغالية ومحدودية إنتاجية العمل في تركيا قياساً إلى إنتاجية العمل في البلدان الأخرى، وعدم توافر كوارد فنية، واستيراد المكنائ والآلات، وتدني القدرة الشرائية لدى السكان ممّا تسبب بدوره في تقليص الطلب على المنتجات الصناعية الوطنية وسيطرة القطاع الخاص على أغلب الصناعات التركية في عهد الديمقراطيين<sup>(٦٠)</sup>.

حاولَ عدنان مندريس السيطرة على المشكلات الاقتصادية، وذلك عن طريق طلب مساعدة الدول الغربية مقابل قيامه بالعمل على استقرار الاقتصاد، واتخاذ بعض الإجراءات اللازمة، وأهمها خفض سعر الليرة التركية من (٢,٨٠) إلى (٩,٠٢٥) مقابل الدولار الأمريكي، ولكن أثبتت عملية الإنقاذ أنَّها غير مُجدية لوحدها<sup>(٦١)</sup>، وكان عدنان مندريس يفتقد إلى الثقة لاتخاذ اجراءات ضرورية، قد تكون غير محبذة، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي تشرين الأول ١٩٥٩ سافر عدنان مندريس إلى الولايات المتحدة الامريكية على امل الحصول على مساعدة تبلغ (٥ أو ٦) مليون دولار، لكن الولايات المتحدة الامريكية رفضت تقديم المساعدة، وعادة عدنان مندريس إلى انقرة صفر اليدين، مثبط العزيمة<sup>(٦٢)</sup>.

كانت تلك المشاكل قد احدثت اضطرابا كبيرا في اوضاع تركيا الاقتصادية، وادت إلى تدهور الاوضاع الاجتماعية، لاسيما في الطبقة الوسطى من المجتمع التركي، والذي خلق جواً مهياً تماماً لأحداث انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠<sup>(٦٣)</sup>.

## — الخاتمة:

توصل البحث إلى عدد من النتائج المهمة، وهي:

١. حاول الحزب الديمقراطي ومنذ استلامه مقاليد الحكم في تركيا تبني سياسة اقتصادية، هدفها النهوض بالاقتصاد التركي، وتحقيق الرفاهية للشعب التركي.

٢. اعتقد الديمقراطيون أن اعتماد برنامج اقتصادي، يختلف عن السياسة الاقتصادية التي تبناها اسلافهم حزب الشعب الجمهوري، هو الحل الامثل لمعالجة مشاكل تركيا الاقتصادية.

٣. أن تقويض مبدأ هيمنة الدولة على الاقتصاد، ومحاولة خصخصة الاقتصاد التركي، وفسح المجال للاستثمار الاجنبي، وربط تركيا بالاقتصاد العالمي، فضلاً عن جملة من الاصلاحات القانونية في مجال الاقتصادي، كان الرؤية الاقتصادية التي تم اعتمادها من قبل الحكومة الديمقراطية.

٤. أن محاولة الديمقراطيون الاعتماد على المعونات المالية، والقروض الخارجية من أجل تلافي الاخفاقات التي وقعوا فيها في المجال الاقتصادي، أضر كثيراً بالعملة التركية وافقدها الكثير من قيمتها، مما أثقل كاهل الاقتصاد، وأضر بالمواطن التركي ، لاسيما محدودي الدخل.

٥. كانت اغلب الاصلاحات الاقتصادية ارتجالية، استفادت منها طبقات بعينها من الشعب التركي، التي ازدادت ثرواتها على حساب أكثر فئات الشعب التركي التي ازدادت فقراً.

٦. لم تول حكومة الحزب الديمقراطي الفئات محدودة الدخل والفقيرة من الشعب التركي، أي اهتمام في برنامجها وسياستها الاقتصادية، ولذلك فقد عانت تلك الطبقة من وطأة الاوضاع الاقتصادية الصعبة، وغلاء ظروف المعيشة، مما دفع تلك الفئة، لاسيما افراد المؤسسة العسكرية، التي كانت الخاسر الاكبر في ظل تلك الاوضاع الاقتصادية القاسية، إلى تغيير النظام في أول انقلاب عسكري في تركيا عام ١٩٦٠، انهى الحزب الديمقراطي من الحياة السياسية في تركيا.

(١) أيدين يالچين، الاسس الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية التركية، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز، مجلة دراسات تركية، السنة/١، العدد/١، كانون الثاني ١٩٩١، ص ١٦٧.

(2) Kemal Karpat, Society Economics and Politics in contemporary Turkey, London, 1964, PP.114-116.

(٣) هو نظام ضريبي ثقيل لرأس المال، فقد كانت تفرض الضرائب فيه على المشاريع التجارية والمنشآت الصناعية واصحاب المباني، وكانت غايته الحد من المنتفعين من رجال الاعمال والوسطاء الذين اكتسبوا الثروة عبر السوق السوداء وتعاملاتهم في السلع المستوردة اثناء الحرب وكان يخضع الذين يعجزون عن تسديد ضرائبهم إلى اعمال قاسية حتى يستكملوا تسديد مبلغ الضريبة، وقد لاقى هذا النظام انتقادات شديدة من قبل الدول الخارجية وعلى الاخص الولايات المتحدة الامريكية. للمزيد من التفاصيل، ينظر: نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا (١٩٦٠-١٩٨٠)، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص ١١.

(٤) عصمت اينونو: قائد عسكري، وسياسي تركي، ولد في ٢٤ أيلول ١٨٨٤ في مدينة أزمير، درس في المدرسة الحربية وكلية المدفعية في اسطنبول، وشارك في بعض الحملات العسكرية مع مصطفى كمال أتاتورك، تولى رئاسة أركان حرب الجيش التركي أثناء حرب الاستقلال ١٩١٩ - ١٩٢٢، ومثل تركيا في مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣، تولى رئاسة الوزراء بين عامي ١٩٢٥ - ١٩٣٧، ورئاسة الجمهورية خلال المدة ١٩٣٨ - ١٩٥٠، كما تولى رئاسة الوزراء ثلاث مرات خلال المدة ١٩٦١ - ١٩٦٥، توفي عام ١٩٧٣. للمزيد من التفاصيل، ينظر: علاء طه ياسين، عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا ١٨٨٤ - ١٩٧٣، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص ص ٨-١٧٢.

(٥) طارق أحمد شيخو الهسنياني، الأحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا ١٩٦١-١٩٨٠، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص ١٤.

(٦) جلال بايار: سياسي تركي، وثالث رئيس للجمهورية التركية، ولد في ١٦ أيار ١٨٨٣ في مدينة أموري التابعة الى محافظة بورصة، دخل بايار المدرسة الفرنسية العالية في بورصة، وعمل في البنك الزراعي واصبح مديراً لفرع البنك في بورصة عام ١٩٠٧، وعين وزيراً للاقتصاد الوطني في عام ١٩٢٣، وانتخب رئيساً للوزراء في عام ١٩٣٧، وظل في منصبه حتى عام ١٩٣٩، اسس بايار الحزب الديمقراطي في ٧ كانون الثاني ١٩٤٦، وأصبح بايار رئيساً للجمهورية حين فاز حزبه في انتخابات عام ١٩٥٠، واستمر في منصبه حتى انقلاب ٢٧ ايار ١٩٦٠، إذ اعتقل وحكم عليه بالإعدام، ثم ابدل الحكم بالسجن المؤبد عام ١٩٦١، واطلق سراحه في عام ١٩٦٦، بسبب سوء حالته الصحية، توفي في اسطنبول يوم ٢٣ آب ١٩٨٦. للمزيد من التفاصيل، ينظر: ياسر عدنان عليوي، جلال بايار ودوره السياسي والاقتصادي في تركيا ١٨٨٣-١٩٦٠، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٣، ص ص ٧-١٦٠.

(٧) عدنان مندریس: سياسي تركي، ورئيس وزراء، ولد عام ١٨٩٩ في منطقة آيدن غربي تركيا، درس مندرس الابتدائية في إزمير، وبعدها أكمل دراسته المتوسطة بإعدادية الاتحاد والترقي، إنتخب في عام ١٩٣٩ نائباً في البرلمان وممثلاً عن حزب الشعب الجمهوري، وبقي في هذا المنصب حتى عام ١٩٤٥ إذ تم طرده من الحزب في ٢١ أيلول من نفس العام، وفي ٧ كانون الثاني عام ١٩٤٦، قام مندرس ورفاقه كلا من جلال بايار وكورالتان وكوبرولو بتأسيس الحزب الديمقراطي، وفي ١٤ ايار ١٩٥٠ جرت انتخابات فاز بها الحزب الديمقراطي، فتم اختياره رئيساً للوزراء وزعيماً للحزب في إن واحد، واستمر بالمنصب حتى انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠، إذ حكم عليه بالإعدام، وفي يوم ١٧ أيلول ١٩٦١ تم تنفيذ حكم الإعدام به شنقاً.

للمزيد من التفاصيل، ينظر: أسماء عبد الكريم مطر المفرجي، عدنان مندرس ودوره السياسي في تركيا ١٩٤٥-١٩٦١، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، ٢٠١٥، ص ص ٨-١٠١.

(٨) فؤاد كوبرولو: مؤرخ وسياسي تركي، من أصل ألباني ولد في ٥ تشرين الثاني ١٨٩٠ في منطقة السلطان أحمد في استانبول، ينتمي إلى أسرة تعود جذورها إلى الصدر الأعظم كوبرولو محمد باشا، تميز بمساهماته ونشاطاته في مجالات عديدة أبرزها في مجال التاريخ العثماني ومؤسسة الخلافة فضلاً عن الفلكلور واللغة التركية الحديثة، عمل وزيراً للخارجية خلال المدة ١٩٥٠-١٩٥٥، توفي في استانبول عام ١٩٦٦ عن عمر خمسة وسبعون عاماً. للمزيد من التفاصيل، ينظر: لمياء حامد عكاب الدليمي، محمد فؤاد كوبرولو ودوره في سياسة تركيا الخارجية تجاه دول الشرق الأوسط ١٩٣٥-١٩٦٦ (فلسطين- مصر - العراق انموذجاً)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، ٢٠١٦، ص ص ١٣-١٠٠.

(٩) رفيق كورالتان: سياسي تركي، ولد في ديريفي عام ١٨٩١، وكان قاضياً ومحامياً مرموقاً ومن قيادي حزب الشعب الجمهوري، انتخب نائباً عن مقاطعة ابتيل. للمزيد من التفاصيل، ينظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ١٤.

(١٠) عبد القادر عبد الرزاق احمد السامرائي، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ١٩٥٨-١٩٦٧، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص ٢١.

(١١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ١٧.

(١٢) جمال كمال إسماعيل عباس، الحياة الحزبية في تركيا ١٩٨٣-٢٠٠٢، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص ص ١٥-١٦.

(١٣) ياسر عدنان عليوي، المصدر السابق، ص ٩٣.

(١٤) ايمان متعب محي التميمي، التطورات الاقتصادية في تركيا في عهد الديمقراطيين، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية الأولى - ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ص ٢٤-٢٥.

(١٥) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داود الواسطي و حمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ص ٢٣٨-٢٤٤.

(١٦) جمال كمال إسماعيل عباس، المصدر السابق، ص ص ١٥-١٦.

(١٧) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، عمان، ١٩٨١، ص ١٠٤.

(١٩) وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٦٩.

(٢٠) للمزيد من التفاصيل عن اسباب فوز الحزب الديمقراطي، ينظر: احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥ - ١٩٨٠، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩، ص ص ٤٩-٦٥.

(٢١) إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصر، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص ١٦٦.

(٢٢) عطار عبد الأمير حوشان، السياسة الداخلية لحكومة الحزب الديمقراطي في تركيا ١٩٥٠-١٩٦٠، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، ٢٠١٣، ص ٥٨.

(٢٣) الدولية: تعني تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي بيد الدولة بغية تطوير الاقتصاد القومي بتحريره من الاعتماد على الرأسمال الاجنبي وذلك بتشجيع الصناعة الخاصة بوساطة الدولة، وتم تبني الدولية في المؤتمر الكبير لحزب الشعب الجمهوري في أيار ١٩٣١، وبالتالي اعتبر المبدأ السادس للحزب. للمزيد من التفاصيل، ينظر: علاء طه ياسين

النعمي، الدولية وأثرها في السياسة التركية حتى عام ١٩٦٠، مجلة سر من رأى، المجلد/٦، العدد/١٨، السنة/٦، ٢٠١٠، ص ٢٠.

(٢٤) نوري عبدالحميد العاني، السياسة الاقتصادية في تركيا بين مناهج الاحزاب الوطنية والضغط الاجنبية، مجلة دراسات تركية، العدد/٢، ١٩٩١، ص ١٢٤.

(٢٥) ايمان متعب محي التميمي، المصدر السابق، ص ٣٥-٣٦.

(٢٦) عطار عبد الامير حوشان، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٢٧) نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٢٨) عطار عبد الامير حوشان، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٢٩) نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٢٣.

(30) Atiye EMİROĞLU, Nezahat KOÇYİĞİT, Senem KESİCİ, DEMOKRAT PARTİ YÖNETİMİNDE EKONOMİK POLİTİKALAR, ULUSLARARASI TARİH ve SOSYAL ARAŞTIRMALAR DERGİSİ-Yıl: 2012, Sayı: 8, S86.

(٣١) ياسر عدنان عليوي، المصدر السابق، ص ٩٨.

(٣٢) ايمان متعب محي التميمي، المصدر السابق، ص ٤٦-٤٧.

(33) İSTATİSTİK GÖSTERGELER Statistical Indicators 1923-2009, TÜRKİYE İSTATİSTİK KURUMU, Ankara, 2010, S.192.

(٣٤) ياسر عدنان عليوي، المصدر السابق، ص ٩٨.

(٣٥) عطار عبد الامير حوشان، المصدر السابق، ص ١١٣-١١٤.

(٣٦) ايمان متعب محي التميمي، المصدر السابق، ص ٤١-٤٢.

(37) Abdullah Takım, DEMOKRAT PARTİ DÖNEMİNDE UYGULANAN EKONOMİ POLİTİKALARI VE SONUÇLARI, Ankara Üniversitesi SBF Dergisi, Cilt 67, No. 2, 2012, S.168.

(٣٨) عطار عبد الامير حوشان، المصدر السابق، ص ١١٥.

(٣٩) ايمان متعب محي التميمي، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٤٠) مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة : هاشم صالح التكريتي، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٧، ص ٣٥٢؛ انس يونس عبد، سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول أوروبا الغربية ١٩٥٠ - ١٩٦٠، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٥، ص ٨٦.

(٤١) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص ٣٥٣.

(٤٢) إريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبداللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٢٥.

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٣٢٦.

(44) Abdullah Takım ,A.G.E, S. 180.

(٤٥) نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع، العلاقات التركية الامريكية خلال حكم الحزب الديمقراطي ١٩٥٠-١٩٦٠، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ٥٧-٥٨.

- (٤٦) نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٢٤.
- (٤٧) عطار عبد الامير حوشان، المصدر السابق، ص ١٢١.
- (٤٨) ايمان متعب محي التميمي، المصدر السابق، ص ٨١.
- (49) NADİR YURTOĞLU, CUMHURİYET TÜRKİYESİNDE ELEKTRİK ENERJİSİ ÜRETİMİ VE ENERJİ POLİTİKALARI (1923-1960), Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi: AAM Derg ; 34 (2) : 98, 2018, S.264.
- (٥٠) إريك زوركر، المصدر السابق، ص ٣٢٥.
- (٥١) ايمان متعب محي التميمي، المصدر السابق، ص ٩٣.
- (52) Abdullah Takım, A.G.E S. 175.
- (٥٣) جمال كمال إسماعيل عباس، المصدر السابق، ص ص ١٥-١٦.
- (٥٤) ياسر عدنان عليوي، المصدر السابق، ص ص ١٠٠-١٠١.
- (٥٥) عطار عبد الامير حوشان، المصدر السابق، ص ١٠٤.
- (٥٦) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ص ٢٦٣-٢٦٤.
- (٥٧) إريك زوركر، المصدر السابق، ص ٣٣٠؛ أسماء عبد الكريم مطر المفرجي، المصدر السابق، ص ٨٥.
- (٥٨) نوبار هوفسيان وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة: سامي الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ٣٨.
- (٥٩) نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٢٥.
- (٦٠) أفراح ناثر جاسم حمدون، الحركات الإسلامية في تركيا ١٩٨٠-٢٠٠٢، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص ٢٤.
- (٦١) أسماء عبد الكريم مطر المفرجي، المصدر السابق، ص ٧٧.
- (٦٢) المصدر نفسه، ص ص ٧٧-٧٨.
- (٦٣) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ص ٢٦٤-٢٦٥.
- (٦٤) نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٢٧.

## Research Sources:

### First: Theses:

1. Asma Abdul Karim Matar Al -Mafraji ، Adnan Menderes and his political role in Turkey 1945-1961, Master Thesis, (unpublished), College of Education for Women, Tikrit University, 2015.
2. Afrah Nathir Jassim Hamdoon ، Islamic movements in Turkey 1980- 2002 ، doctoral thesis ، unpublished ، Faculty of Arts ، University of Mosul ، 2008.
3. Anas Younis Abid ، Turkey 's foreign policy direction of the Western countries of Europe 1950 - 1960 ، Master Thesis ، unpublished, College of Education, University of Babylon 2005.

4. Iman Muteb Mohi Al-Tamimi 'Economic Developments in Turkey during the Era of Democrats ' Master Thesis ' unpublished, First College of Education - Ibn Rushd, University of Baghdad ' 1999.
5. Jamal Kemal Ismail Abbas ' Party Life in Turkey 1983-2002 ' PhD thesis, unpublished ' Faculty of Arts, University of Mosul ' 2011.
6. Tariq Ahmed Shehu Alhsinyani ' political parties and organizations in Turkey 1961-1980 ' PhD thesis ' unpublished, College of Education, Mosul University ' 2012.
7. Abdul Qadir Abdul Razzaq Ahmad Al-Samarrai ' Turkish Foreign Policy towards Iraq 1958-1967 ' Master Thesis ' unpublished ' Higher Institute for Political and International Studies, Al-Mustansiriya University ' 2004.
8. Eatarid Abdul Amir Hoshan ' The Internal Policy of the Government of the Democratic Party of Turkey 1950-1960 ' Master Thesis, (unpublished), College of Education for Women, Basra University ' 2013.
9. Alaa Taha Yassin ' Ismat Inonu and his political role in Turkey 1884-1973 ' PhD thesis ' unpublished ' College of Education ' Al-Mustansiriya University ' 2006.
10. Lamia Hamid Akab Al -Dulaimi 'Muhammad Fuad Koprulu and his role in Turkey's foreign policy towards the countries of the Middle East 1935-1966 (Palestine - Egypt - Iraq as a model), Master Thesis, (unpublished), College of Education for Girls, University of Tikrit, 2016.
11. Tune Abdul Hadi Mahdi Hassan satiation ' Alrkih - US relations during the rule of the Democratic Party 1950-1960 ' Master Thesis ) ' g seen unpublished), College of Education for Girls ' Baghdad University ' 2004.
12. Nawal Abdul Jabbar Sultan Zahir Al-Tai ' Internal Political Developments in Turkey (1960-1980), PhD thesis ' unpublished ' College of Education ' University of Mosul ' 2002.
13. Yasser Adnan Aliwi ' Celal Bayar and his political and economic role in Turkey 1883-1960 ' MA Thesis 'unpublished, Faculty of Education, Samarra University, 2013.

## **Second :Arab and Arabized Books:**

1. A Group of Soviet Researchers, Contemporary History of Turkey, translated by: Hashem Salih Al-Tikriti, Hamdi Foundation for Printing and Publishing, Sulaymaniyah, 2007.
2. Ahmed Nuri Al-Nuaimi ' Turkey and NATO ' Amman, 1981.
3. Ahmed Nuri Al-Nuaimi, The phenomenon of multiple parties in Turkey 1945-1980, dar alhuriyat liltabaeati, Baghdad, 1989.
4. Eric Zorker ' Modern History of Turkey, translated by Abdullatif Al-Haris, Dar Al-Madar Al-Islami, Beirut, 2013.
5. Fayrouz Ahmed, The Making of Modern Turkey ' translated by: Salman Dawood Al Wasiti and Hamdi Hamid Al Douri 'Bayt Alhikma ' Baghdad ' 2002.
6. Ibrahim Khalil Ahmed and others ' Contemporary Turkey, University of Mosul ' 1987.
7. Nubar Hovsepian and others, Turkey between the bureaucratic elite and military rule, translated by: Sami Razzaz ' Arab Research Foundation ' Beirut ' 1985.
8. Walid Radwan, Turkey between Secularism and Islam in the Twentieth Century ' Publications for Distribution and Publishing ' Beirut ' 2006.

## **Third: Foreign Books:**

- 
1. Atiye EMİROĞLU, Nezahat KOÇYİĞİT, Senem KESİCİ, ECONOMIC POLICIES IN DEMOCRAT PARTY MANAGEMENT, INTERNATIONAL HISTORY Shti. SOCIAL RESEARCH JOURNAL- Year: 2012, Issue: 8.
  2. STATISTICS HIGHLIGHTS, Statistical Indicators 1923-2009, Turkstad, Ankara, 2010.
  3. Kemal Karpat, Society Economics and Politics in contemporary Turkey, London, 1964.

**Fourth: Arab Research and Studies:**

1. Aydin Yalcin ‘ The Social and Economic Foundations of Turkish Democracy ‘ Translated by: Yoel Yusuf Aziz ‘ Journal of Turkish Studies, Year / 1 ‘ Issue / 1 ‘ January 1991.
2. Alaa Taha Yassin Al-Nuaimi ‘Statehood and its Impact on Turkish Politics Until 1960, Secret Min Rai Magazine ‘ Volume / 6, Issue / 18, Year / 6, 2010.
3. Nuri Abdul Hamid Al-Ani, Economic Policy in Turkey between the Approaches of National Parties and Foreign Pressures, Journal of Turkish Studies, Issue / 2, 1991.

**Fifth: Foreign Research:**

1. Abdullah Team, ECONOMY POLICIES APPLIED IN THE DEMOCRAT PARTY PERIOD AND ITS RESULTS, Ankara University SBF Journal, Vol 67, No. 2, 2012.
2. RARE Yurtoglu, REPUBLIC OF ELECTRICITY GENERATION IN TURKEY AND ENERGY POLICIES (1923-1960), Atatürk Research Center Magazine: AAM Derg; 34 (2): 98, 2018.